أكد خلال فعاليات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ڤيينا أن المشروع الوطني للطاقة الذرية يمضي قدماً في تنفيذ برنامج لاستكشاف الموارد

عبدالعزيز بن سلمان: اكتشاف 114 مليون طن من خام المعادن النادرة بالمدينة المنورة.. ومؤشرات واعدة لوجود اليورانيوم

المملكة لا تسعى إلى تطوير برنامجها النووي السلمي بمعزل عن المجتمع الدولي أو من خلال أنشطة تدار في مخابئ بالخفاء أو في منشآت مخفية بأعماق الجبال

ڤيينا ـ واس: ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، رئيس مجلس إدارة هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، كلمة المملكة العربية السعودية في المؤتمر العام السبعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنعقد في العاصمة النمساوية ڤيينا، بمشاركة الدول الأعضاء وعدد من المنظمات والجهات الدولية المعنية بقطاع الطاقة الذرية.

ونقل في مستهل الكلمة اعتزاز المملكة بالدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم الدول الأعضاء وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وترسيخ مبادئ الأمان والأمن والضمانات، مقدما تهنئته لرئيس الوكالة بتوليه رئاسة أعمال الدورة السبعين للمؤتمر العام.

وقال: «يأتي اجتماعنا اليوم في وقت يشهد فيه العالم نموا متسارعا في الطلب على الطاقة، مدفوعا بالتوسع الاقتصادي والتقني والصناعي. وفي ظل هذه التحولات، فإن تنويع مصادر الطاقة، وتعزيز موثوقيتها، واستدامتها، أصبحت ضرورات لدعم النمو الاقتصادي وأمن الإمدادات».

وأكد أن المملكة رسخت على مدى عقود، مكانتها كمصدر موثوق به للطاقة، وشريك فاعل في استقرار أسواقها العالمية، وبالتوازي مع هذا الدور، تمضي المملكة في بناء مزيج وطني من مصادر الطاقة المختلفة، يكون أكثر تنوعا واستدامة، وفق اعتبارات اقتصادية وتنموية متكاملة، ومن ذلك إدخال الطاقة النووية في هذا المزيج، وفق إطار تنظيمي راسخ، يتوافق مع التزاماتها الدولية.

واستعرض الأمير عبدالعزيز بن سلمان ما تتمتع به المملكة من مقومات وموارد، وثروات طبيعية واسعة ومتنوعة، تعمل على استثمارها بما يحقق التنمية والازدهار، ويعود بالنفع على الإنسان والاقتصاد، ومنها خامات الفوسفات، والذهب، والنحاس، والزنك، والفضة، والبوكسايت، والمغنيسيوم، وخام الحديد والرصاص، والنيكل والمعادن الأرضية النادرة، والمعادن الانتقالية، واليورانيوم، والسيليكا والجبس.

وأوضح أن المملكة تعمل على تعظيم الاستفادة من الثروات، وتحويلها من موارد طبيعية إلى قيمة اقتصادية وصناعية مستدامة، بما يعزز مرونة سلاسل الإمداد العالمية للمعادن الحرجة والإستراتيجية.

وكشف أن المشروع الوطني للطاقة الذرية يمضي قدما في تنفيذ برنامج لاستكشاف موارد اليورانيوم، وتقييم فرص الاستفادة الاقتصادية منها، من خلال العديد من المسارات المترابطة، ومنها استخلاص اليورانيوم المصاحب لحمض الفوسفوريك ضمن عمليات إنتاج الأسمدة الفوسفاتية في شمال المملكة، أخذا في الاعتبار مكانة المملكة باعتبارها ثاني أكبر مصدر للأسمدة الفوسفاتية عالميا.

وبين أن الأعمال التجريبية التي أجريت بالتعاون مع شركة «أورانو» الفرنسية، أظهرت مؤشرات اقتصادية واعدة لاستخلاص اليورانيوم من هذه العمليات، وتوج هذا التعاون بتوقيع مذكرة تفاهم خلال زيارة سمو ولي العهد إلى فرنسا أغسطس الماضي.

وقال: «كشفت أعمال الاستكشاف والدراسات الجيولوجية في مشروع جبل صايد، في منطقة المدينة المنورة، عن موارد تقديرية تبلغ نحو 114 مليون طن من الخام، الذي يحتوي على تركيزات مرتفعة من المعادن الأرضية النادرة، خاصة العناصر الثقيلة منها، مصحوبة بتركيزات واعدة من اليورانيوم، الأمر الذي يضع هذا المشروع بين أهم مواقع موارد المعادن الأرضية النادرة الجاري تطويرها على مستوى العالم، وقد تعزز هذا التوجه خلال زيارة سمو ولي العهد، إلى الولايات المتحدة الأميركية، في نوفمبر من عام 2025، حيث وقع البلدان إطارا للتعاون في مجال المعادن الحرجة، وتأمين سلاسل الإمداد أعقبته شراكة بين شركة التعدين العربية السعودية«معادن» وشركة MP Materials الأميركية، لتطوير قدرات معالجة وفصل المعادن الأرضية النادرة، وإنتاج اليورانيوم المصاحب».

وأشار إلى مواصلة المملكة جهودها من خلال مبادرة مسح الغطاء الرسوبي لاستكشاف المزيد من خامات اليورانيوم من مصادره التقليدية، مفيدا أن الثروات تكتسب أهمية خاصة عندما ينظر إليها ضمن منظومة أوسع من المقومات التي تتمتع بها المملكة وتجمع بين موارد معدنية واعدة، وإمدادات طاقة تنافسية، وبنية تحتية متطورة، وقدرات صناعية واستثمارية متنامية، وموقع إستراتيجي، وشراكات دولية فاعلة.

وأكد أن طموح المملكة لا يقف عند إنتاج الخامات، أو تصدير المركزات، بل يتجاوز ذلك إلى بناء سلسلة قيمة اقتصادية وصناعية متكاملة لجميع المعادن تبدأ من الاستكشاف والتعدين، وتمر بالمعالجة والفصل والتكرير، وإنتاج أكاسيد العناصر الأرضية النادرة، واستخلاص اليورانيوم المصاحب وتنقيته، وصولا إلى إنتاج الكعكة الصفراء، وتطوير سلسلة القيمة المرتبطة بها، وفقا للجدوى الاقتصادية، بأعلى معايير الشفافية، وفي إطار التزامات المملكة الدولية.

وأفاد بأن المقومات تختلف من دولة إلى أخرى، والنظر إلى خيارات الدول من خلال نموذج واحد، لا يعكس بصورة كاملة اختلاف مواردها وقدراتها وظروفها الاقتصادية وأولوياتها الوطنية، وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة عند المقارنة بدول أخرى في المنطقة لا تتوافر لديها قاعدة الموارد ذاتها، أو لا تمتلك القدرات والصناعات المرتبطة بها بالقدر نفسه، مشيرا الى أن تكامل المقومات في المملكة يوفر أساسا اقتصاديا وصناعيا واضحا للانتقال من مجرد استخراج الموارد إلى بناء سلاسل قيمة متكاملة تعظم قيمتها محليا.

وبين أن تطوير هذه السلسلة ليس هدفا منفصلا عن واقع المملكة الاقتصادي والصناعي، وإنما هو امتداد مباشر له، تدعمه موارد متاحة وقدرات يجري تطويرها واستثمارات وشراكات تتحول إلى مشروعات ملموسة على أرض الواقع، ويعكس ذلك نهج المملكة في تعظيم الاستفادة من مقوماتها الوطنية وتحويلها إلى قيمة اقتصادية وصناعية مستدامة، وهذا ما يميز نموذج المملكة عن نماذج أخرى في المنطقة، حيث تختلف قاعدة الموارد، والخيارات الاقتصادية، والترتيبات الوطنية من دولة إلى أخرى.

وشدد على أن للمملكة الحق في ممارسة خياراتها في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تسير جنبا إلى جنب مع أعلى مستويات المسؤولية والشفافية، ويأتي ذلك اتساقا مع الحق الأصيل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في تطوير واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان خلال إلقاء كلمته بالمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ڤيينا

الشفافية والانفتاح

وأشار إلى أن المملكة تنتهج نهجا واضحا يقوم على الشفافية والانفتاح والتعاون الدولي، فهي لا تسعى إلى تطوير برنامجها النووي السلمي بمعزل عن المجتمع الدولي، أو من خلال أنشطة تدار في مخابئ في الخفاء، أو بمنشآت مخفية في أعماق الجبال، بل تعمل على تطوير قدراتها من خلال شراكات دولية موثوقة، تعزز الثقة وتدعم منظومة عدم الانتشار النووي.

وقال: تمثل الشراكة مع الولايات المتحدة الأميركية الصديقة نموذجا لهذا التوجه، إذ يمتد التعاون بين البلدين من المعادن الحرجة وتأمين سلاسل الإمداد إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفي يوليو الماضي توج هذا المسار بتوقيع اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، المعروفة باتفاقية (123)، مؤكدا أن المملكة في إطار التزاماتها الحالية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة، ووفقا لسياساتها الوطنية المعلنة، ونهجها القائم على الشفافية، وضعت ترتيبات طوعية خاصة للضمانات، مع الولايات المتحدة الأميركية، تتعلق بالتعاون المشترك بين البلدين، إيمانا منها بأهمية تعزيز هذه الشراكة وترسيخ موثوقيتها، وسيخضع تنفيذ هذه الترتيبات الخاصة للضمانات لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لنظامها ودور مجلس محافظي الوكالة حيالها.

وفي ختام كلمته، أكد أن المملكة تواصل تعزيز منظومتها الوطنية وأنظمتها الرقابية للطاقة النووية وتطبيقاتها إيمانا منها بأن بناء الثقة يعتمد على المؤسسات الوطنية والأطر التنظيمية الراسخة، والكفاءات الوطنية، كما ستستمر في تعزيز جاهزية الاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية لديها، وترسيخ ثقافة الأمان والأمن النوويين، وتعزيز التعاون التقني مع الوكالة والشركاء الدوليين، وتجدد دعمها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحرصها على مواصلة التعاون البناء معها، ومع الدول الأعضاء، بما يعزز الثقة الدولية، وبما يسهم في تحقيق مستقبل أكثر أمنا واستدامة وازدهارا.

تنسيق مشترك بين البنوك المركزية الخليجية لدعم الاستقرار المالي والنقدي

المنامة ـ كونا: عقدت لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الـ87 في العاصمة البحرينية المنامة بحضور الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي ومحافظي البنوك المركزية بدول المجلس.

وأشاد محافظ مصرف البحرين المركزي خالد حميدان خلال ترؤسه الاجتماع بالتزام دول مجلس التعاون بمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البنوك المركزية بما يدعم الاستقرار المالي والنقدي.

ونوه بما يشهده القطاع المصرفي في دول المجلس من تطور مستمر، مؤكدا دوره المحوري في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز مسيرة التنمية المستدامة. وتم خلال الاجتماع الذي حضره محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون بين دول المجلس أبرزها توصيات اللجان والفرق المعنية بنظم المدفوعات في خطة تفعيل العمل الخليجي المشترك والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي بدول مجلس التعاون وكذلك التقنيات في مجال القطاع المالي بدول المجلس. كما ناقشت اللجنة تبادل معلومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي والجهود المبذولة من دول المجلس في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ارتفع بأكثر من 3٪ خلال تعاملات أمس

النفط يقفز مع تصاعد المخاوف بشأن الإمدادات

وكالات: ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 3٪ خلال تعاملات أمس الاثنين، مع تصاعد المخاوف بشأن الإمدادات، بالتزامن مع توقف خط أنابيب النفط السعودي «شرق غرب» إثر هجوم بطائرة مسيرة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 3,21 دولارات، أو 3,1٪، إلى 107,82 دولارات للبرميل، فيما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 3,17 دولارات، أو 3,2٪، إلى 103,22 دولارات.

وقال محللو السلع الأولية في «آي إن جي» إن الارتفاع جاء بعد «تصعيد في الهجمات على البنية التحتية للطاقة في السعودية»، بما في ذلك استهداف خط أنابيب الشرق الغرب الحيوي.

وفي تطور آخر، تعرضت سفينة في مضيق هرمز لمقذوف أدى إلى اندلاع حريق وإجلاء أفراد طاقمها، وفق ما أفادت به وكالة عمليات التجارة البحرية البريطانية «يو كيه إم تي أو»، وقالت إيران إن شخصاً قتل وأصيب أربعة من أفراد طاقم سفينة تجارية إيرانية تعرضت للهجوم قبالة سواحلها.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

وكان النفط قد قفز 8٪ الأسبوع الماضي بفعل اضطرابات الإمدادات، متجاوزا مستوى 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ يوليو.

من جهة أخرى، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبية بشكل حاد خلال تعاملات أمس الاثنين، لتسجل أعلى مستوياتها منذ نهاية عام 2022، في ظل تنامي المخاوف بشأن إمدادات الغاز القادمة من الشرق الأوسط واستمرار التوترات في منطقة الخليج.

وصعد سعر عقد الغاز الطبيعي الأوروبي القياسي «تي تي إف» للتسليم بعد شهر بأكثر من 5٪ في بداية التعاملات ببورصة أمستردام، ليصل إلى 83,75 يورو لكل ميغاواط/ ساعة، ما يعادل نحو 97,13 دولارا، وهو أعلى مستوى يسجله منذ أواخر عام 2022. وتزايدت مخاوف المستثمرين من احتمال استمرار اضطرابات إمدادات الغاز الطبيعي المسال لفترة طويلة، في ظل إغلاق مضيق هرمز، الذي يعد ممرا حيويا لشحنات الطاقة العالمية.

وتضاعفت أسعار الغاز الأوروبية تقريبا ثلاث مرات منذ بداية العام، مع استمرار الأزمة المرتبطة بإيران وتأثيراتها على تدفقات الطاقة العالمية، في وقت تواجه فيه الدول الأوروبية ضغوطا متزايدة لإعادة ملء مخزونات الغاز قبل حلول فصل الشتاء.

ويخشى المتعاملون أن يؤدي أي تعطل طويل الأمد في الإمدادات إلى زيادة المنافسة العالمية على شحنات الغاز الطبيعي المسال، ما قد يرفع الأسعار بصورة أكبر خلال الأشهر المقبلة ويزيد من التحديات التي تواجه الاقتصادات الأوروبية.

«مبارك الكبير» تستحوذ على 366 مبنى تمثل 46,1٪ من الإجمالي.. و«العاصمة» ثانية بـ 131 مبنى

794 مبنى تحت الإنشاء.. أين تتركز حركة البناء في الكويت؟

علي إبراهيم

أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن عدد المباني تحت الإنشاء في الكويت يبلغ 794 مبنى، موزعة على المحافظات الست، فيما استحوذت محافظة مبارك الكبير وحدها على النصيب الأكبر بواقع 366 مبنى، بما يمثل 46,1٪ من إجمالي المباني الجاري إنشاؤها في البلاد.

وتكشف البيانات أن محافظة العاصمة جاءت في المرتبة الثانية بواقع 131 مبنى تحت الإنشاء، بما يمثل 16,5٪ من الإجمالي، فيما حلت محافظة الأحمدي ثالثة بتسجيل 95 مبنى، تعادل نحو 12٪ من إجمالي المباني الجاري تنفيذها.

وفي بقية المحافظات، سجلت الجهراء 84 مبنى تحت الإنشاء، تلتها الفروانية بواقع 74 مبنى، بينما جاءت حولي في المرتبة الأخيرة بين المحافظات الست بعد تسجيل 44 مبنى. وتكشف خريطة التوزيع أن محافظتي مبارك الكبير والعاصمة تستحوذان معا على 497 مبنى تحت الإنشاء، بما يمثل نحو 62,6٪ من إجمالي المباني، فيما تتوزع المباني الـ297 المتبقية على الأحمدي والجهراء والفروانية وحولي.

ويبرز التفاوت بصورة أكبر عند مقارنة مبارك الكبير ببقية المحافظات، إذ يزيد عدد المباني تحت الإنشاء فيها بنحو 235 مبنى على العاصمة، صاحبة المرتبة الثانية، كما يتجاوز بمفرده إجمالي المباني المسجلة في الأحمدي والجهراء والفروانية مجتمعة، والبالغ عددها 253 مبنى.

وتعكس البيانات استمرار حركة الإنشاءات في مختلف مناطق الكويت، وإن بدرجات متفاوتة، مع تمركز واضح للنشاط في محافظة مبارك الكبير، مقابل مستويات أقل في المحافظات الأخرى. وتقدم هذه الأرقام صورة مباشرة لخريطة المباني التي لا تزال في مراحل التنفيذ، وحجم التباين في النشاط الإنشائي بين محافظة وأخرى، في وقت تشكل فيه مئات المباني الجاري إنشاؤها جزءا من المشهد العمراني والإنشائي القائم في البلاد.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي